

دينامية نشاط الصيد البحري بموانئ شمال شرق المغرب: بين واقع الممارسة وإشكالية الاستدامة

**The dynamics of fishing activity in the ports of north-eastern Morocco:  
between the reality of practice and the problematic of sustainability**

**Mimoun EL MAHDAOUI**

**Professeur chercheur**

FLSH – Beni Mellal  
université Sultan Moulay Sliman  
Beni Mellal

المهداوي ميمون، أستاذ التعليم العالي مساعد، شعبة الجغرافيا بكلية الآداب بني ملال  
فريق البحث حول المدن والجهوية بالمغرب  
[mimoun.elmahdaoui@usms.ac.ma](mailto:mimoun.elmahdaoui@usms.ac.ma)

**Abstract:**

This article deals with the problem of the fishing sector in the eastern Mediterranean coast of Morocco (ports: Al Hoceima, Ras Kabdana, Beni Ansar). This sector is considered one of the productive economic activities in the region, which is pivotal for local and regional development. The fishing sector in these ports has witnessed disturbing changes at the level of production, in terms of quantity and quality, which tend to decline. Therefore, through this study, we aim to diagnose the development of fish production in these ports over the past 50 years, and then search for the reasons behind this decline. In investigating this problem, we relied on the data of the National Maritime Fishing Office as well as the field work data in terms of questionnaires with workers in the fishing sector of all kinds.

**Keywords:** Ports, Mediterranean coast of Morocco, Fish wealth, Decline, Development, Sustainability.

**المخلص:**

يعالج هذا المقال إشكالية قطاع الصيد البحري بالساحل المتوسطي الشرقي للمغرب (موانئ: الحسيمة، رأس كبدانة، بني أنصار)، و يعتبر هذا القطاع من الأنشطة الاقتصادية المنتجة في المنطقة والمعتمد عليها في التنمية المحلية والجهوية.

وقد شهد قطاع الصيد البحري بهذه الموانئ تحولات مقلقة على مستوى الإنتاج – كمّا ونوعاً – والذي ينزع نحو التراجع، لذلك نهدف من خلال هذه الدراسة تشخيص تطور الإنتاج السمكي بهذه الموانئ خلال 50 سنة الماضية، ثم البحث عن الأسباب الكامنة وراء هذا التراجع.

اعتمدنا في معالجة هذه الإشكالية على تحليل معطيات المكتب الوطني للصيد البحري، إلى جانب العمل الميداني المتمثل في الاستثمارات مع المشتغلين بقطاع الصيد البحري بمختلف أصنافهم.

**الكلمات المفتاحية :** موانئ الساحل المتوسطي الشرقي للمغرب – الثروة السمكية – التراجع – التنمية  
الاستدامة.

### Résumé :

Notre article traite de la problématique du secteur de la pêche maritime dans la côte méditerranéenne orientale marocaine (ports, Al hoceima, Ras Kabdana, Beninsar). Ce secteur compte parmi les activités économiques productrices dans la région sur laquelle on compte pour le développement local et régional.

Le secteur de la pêche maritime de ces ports a connu des mutations inquiétantes au niveau de la production aussi bien qualitative que quantitative, laquelle se caractérise par la réduction. L'objectif de notre étude consiste à faire le diagnostic (ou constat) de l'évolution de la production halieutique de ces ports durant les cinquante dernières années et déterminer les causes de cette réduction.

Nous nous sommes appuyés dans l'analyse de cette problématique sur les données du bureau nationale de la pêche maritime et sur un travail de terrain à travers des questionnaires auprès des employés de différentes catégories.

**Mots clés :** Ports de la côte méditerranéenne orientale marocaine, régression, le développement durable.

### تقديم عام

يعتبر نشاط الصيد البحري من أهم رافعات الاقتصاد الوطني بالمغرب، حيث يأتي في الرتبة الأولى عربيا وإفريقيا والخامسة والعشرون عالميا من حيث كمية الانتاج، يتم اصطياد تقريبا مليون طن سنويا وتصدير حوالي 400000 طن من هذه الكميات، ما يوفر نحو مليار ومئتين مليون دولار بالنسبة للبلاد. يشغل هذا القطاع 600 ألف وظيفة بشكل مباشر وغير مباشر (العاملين في سفن الصيد، تجار الجملة والتفصيل، النقل، أورش صناعة السفن، بيع لوازم الصيد، الصناعات التحويلية...)، كما أنه يساهم بحوالي 2,5 % من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد (RAPPORT D'ACTIVITE 2018, DPM, p8)، بالإضافة إلى ذلك يوفر المغرب استثمارات مهمة مواكبة للعاملين في هذا القطاع في مختلف المناطق الساحلية. تأتي أهمية قطاع الصيد البحري وقوته من طول السواحل الوطنية حيث تقدر بـ 3500 كلم، ومن تنوع الثروات السمكية ووجود موانئ عديدة موزعة على طول الوجهتين الأطلنتية المتوسطية، تضم أشكالا مختلفة من الصيد (الصيد في أعالي البحار، الصيد الساحلي، الصيد التقليدي).

وتجدر الإشارة إلى أن قطاع الصيد البحري يخضع لتدخل مجموعة من الأجهزة العمومية والمتمثلة أساسا في الوزارة المكلفة بالقطاع، والمكتب الوطني للصيد، والمعهد الوطني للبحث في الصيد البحري، وكذا الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية (التقرير السنوي 2018 للمجلس الأعلى للحسابات، 2018، ص 32).

تأتي الواجهة المتوسطية في المرتبة الثانية بعد الواجهة الأطلنتية من حيث أهمية الانتاج والبنيات التحتية المينائية، ويعتبر الساحل المتوسطي الشرقي - الذي يمتد من الحسيمة غربا إلى غاية رأس كبدانة شرقا- من بين المحاور الساحلية النشطة في قطاع الصيد البحري على الواجهة المتوسطية، ، يتوفر على العديد من موانئ الصيد العصري والتقليدي أهمها موانئ الحسيمة وبنو انصار ورأس كبدانة، ويعتبر الصيد البحري بهذا المجال من القطاعات المنتجة المعتمد عليها في التنمية المحلية والجهوية، حيث يشغل أعداد مهمة من اليد العاملة بصفة مباشرة وغير مباشرة. يتميز الساحل المتوسطي الشرقي بتنوع ووفرة ثرواته السمكية كما ونوعا وذات جودة عالية، غير أن سمته الأساسية هي عدم انتظام وفرتها حسب الفصول وحسب الفترات.

تشكل دراسة دينامية الانتاج السمكي بهذا المجال الساحلي أهمية كبيرة في مجال الاسهام في وضع ضوابط الاستغلال الأمثل لأحواض تجمع الأسماك ومخزوناتها، ونظرا لغياب دراسات من هذا النوع بهذا المحور الساحلي، سنحاول القيام بتشخيص وتقييم لحصيلة الإنتاج السمكي بأهم الموانئ المتوسطية الشرقية من حيث النوع والكم، ومقارنة ذلك عبر فترات زمنية مختلفة لرصد مدى الدينامية التي يعرفها الإنتاج السمكي بهذه الواجهة البحرية، ثم البحث عن الأسباب الكامنة وراء هذه الدينامية.

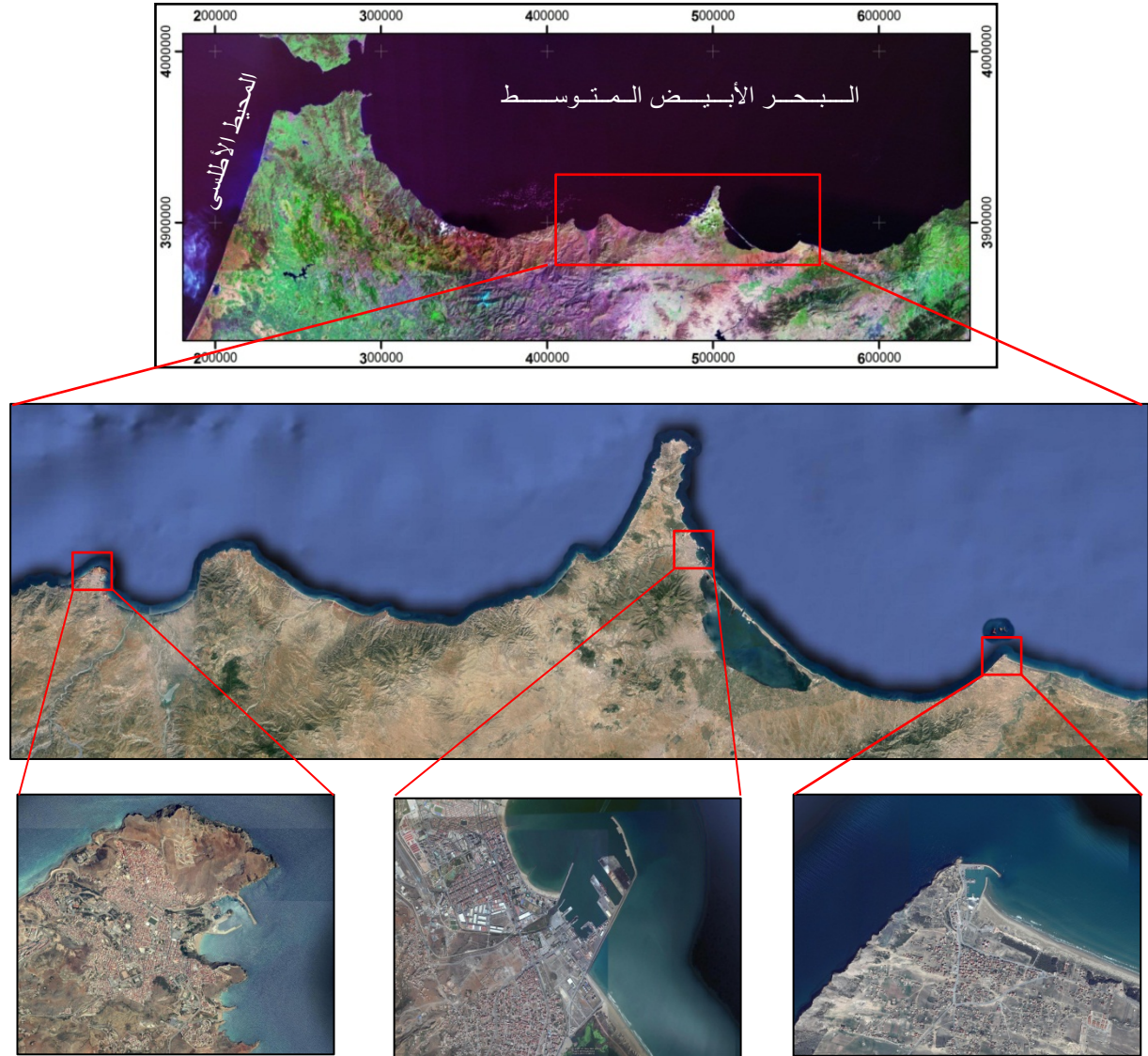
عموما سننطلق من فرضية أساسية مفادها بأن الانتاج السمكي يعرف تراجعا كبيرا، ومنها طرحنا الإشكالية التالية: ما هي مميزات الانتاج السمكي بموانئ الساحل المتوسطي الشرقي؟ ولمقاربة هذه الاشكالية اعتمدنا على العمل الإحصائي المبني على استثمار المعطيات السنوية التي يوفرها المكتب الوطني للصيد البحري وفروعه بهذه الموانئ، إلى جانب العمل الميداني المتمثل في الاستثمارات مع المشتغلين بقطاع الصيد البحري بمختلف أصنافهم.

## I. نشأة الموانئ وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية بالساحل المتوسطي الشرقي

### 1- الموقع الجغرافي لموانئ الساحل المتوسطي الشرقي

يتواجد المجال المدروس بالقسم الشرقي من الواجهة المتوسطية للمغرب، يمتد من رأس كبدانة شرقا إلى الحسيمة غربا، على مسافة طولية تقدر بأكثر من 200 كلم، يضم العديد من الموانئ العصرية والموانئ الصغيرة ومواقع تجمع الصيادين التقليديين، ويعتبر الصيد البحري بهذا المجال الساحلي من القطاعات المنتجة المعتمد عليها في التنمية المحلية والجهوية، حيث يشغل أعداد مهمة من اليد العاملة بصفة مباشرة وغير مباشرة.

الشكل رقم 1: الموقع الجغرافي لموانئ الصيد البحري بالساحل المتوسطي الشرقي للمغرب



3- ميناء الحسيمة

2- ميناء بني انصار

1- ميناء رأس كبدانة

يتميز الساحل المتوسطي الشرقي بتنوع ووفرة ثرواته السمكية كما ونوعا وذات جودة عالية، غير أن سمتها الأساسية هي عدم انتظام وفرتها حسب الفصول وحسب خرجات الصيد.

يتميز مناخ الساحل المتوسطي الشرقي بكونه متوسطي على العموم، يبلغ متوسط الحرارة العليا 30 درجة ومتوسط الحرارة الدنيا 10 درجات، أما معدل التساقطات المطرية بهذا الشريط الساحلي فيقدر بـ 300 ملم.

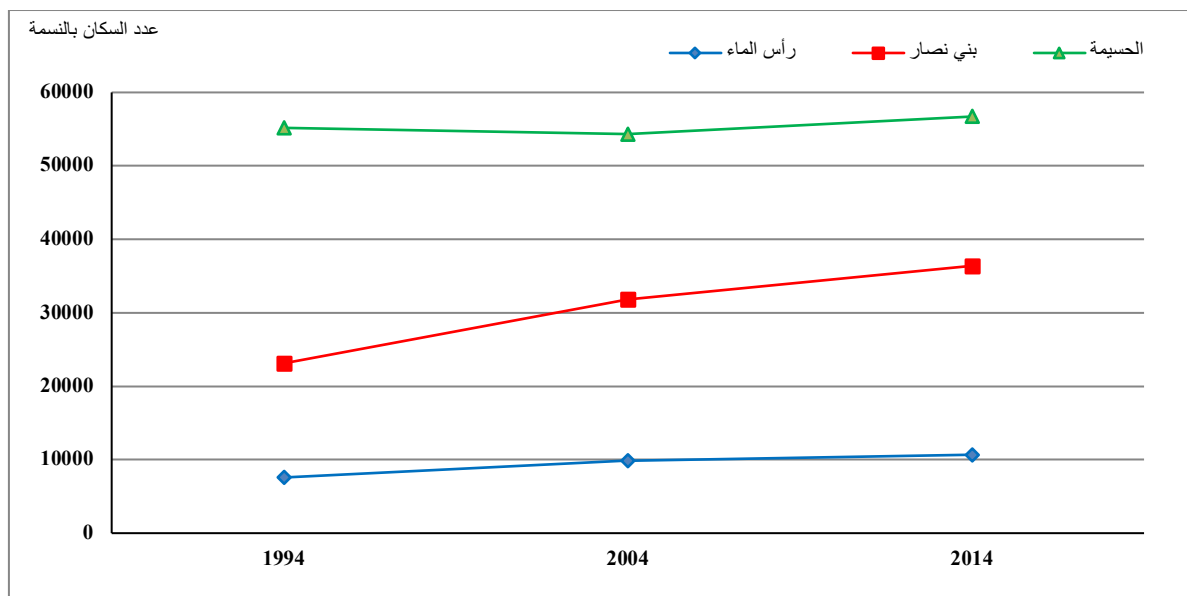
## 2- الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لموانئ الساحل المتوسطي الشرقي

تعتبر الموانئ أقطابا اقتصادية رئيسية للمدن الساحلية، ولها أهمية كبيرة ودورا حيويا في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، فالساحل المتوسطي من السعيدية إلى طنجة يمتد على مسافة تزيد عن 500 كلم، مما يجعله يزخر بثروات سمكية وبحرية غنية وذات جودة عالية، وهو يستقطب الساكنة إما للاستقرار وإما للسياحة، ويعتبر قطاع الصيد البحري بالموانئ المتوسطة من القطاعات الحيوية بالنسبة لهذا الشريط الساحلي، إلى جانب الصيد الساحلي بالموانئ تخصص هذه الموانئ في وظائف أخرى وهي النقل

البحري (النقل التجاري والمسافرين) والترفيه، وبفضل هذه الوظائف تساهم الموانئ في تنمية اقتصاد المنطقة المتوسطية واستغلال ثرواتها بشكل أفضل.

تتواجد هذه الموانئ في المدن المتوسطية الشرقية للمغرب، وتتميز هذه المدن باختلاف أحجامها، وتعتبر مدينة الحسيمة من المدن المهمة (مدينة متوسطة) على هذه الواجهة والتي تنتمي إلى إقليم الحسيمة، تليها على التوالي بلديتي بني انصار ورأس الماء (مدن صغيرة)، واللذان تنتميان لإقليم الناظور، عرفت هذه المدن توسعا عمرانيا كبيرا وتزايد ديمغرافيا سريعا بفعل عوامل مختلفة، وتعتبر الموانئ من بين العناصر الأساسية المستقطبة للسكان من أجل الاستقرار والإقامة بهذه المدن المتوسطية.

الشكل رقم 2 : مبيان تطور عدد السكان بالمدن الساحلية المتوسطية المدروسة ما بين 1994 و 2014



المصدر: الإحصاء العام للسكن والسكنى 1994 و 2004 و 2014.

تعتبر هذه الموانئ من التجهيزات التي تحتاجها المدن المتوسطية الشرقية، بحكم التهميش الذي عرفه الريف منذ الاستقلال، "ولقد كان لإنشاء هذه الموانئ وقع إيجابي فيما يتعلق بإعداد وتهيئة ساحل الريف الشرقي وفي كل ما يتعلق بعملية التنمية المحلية والجهوية، وتعتبر مفتاح انطلاق الكثير من القطاعات المنتجة سواء تعلق الأمر بالتجارة أو الصيد البحري أو السياحة، وهي كلها قطاعات إنتاجية يمكنها المساهمة في تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية بهذه المنطقة الساحلية ومن ثم العمل على اندماجها في المجال المتوسطي" (الزروالي، 2001، ص 512).

تعتبر موانئ: رأس كبدانة، بني انصار، الحسيمة من المنجزات الرئيسية التي عرفتها منطقة الريف خلال السبعينات والثمانينات، والتي ساهمت ولاشك في تهميش الإمكانات الجهوية المتنوعة، وإمداد هذه القسم الشمالي الشرقي من المغرب بمنفذ بحري يربطه بأوروبا ويجعله أداة لاستغلال الثروات السمكية الوفيرة.



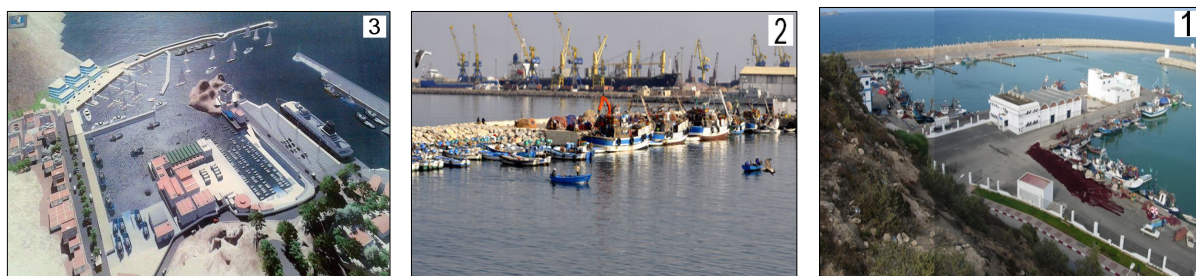
الشكل رقم 3 : جدول يبين أهم الموانئ بالساحل المتوسطي الشرقي وخصائصها

الموانئ	سنة الإنشاء	المساحة	الأهمية الاستراتيجية	الأهمية الاقتصادية والاجتماعية
الحسيمة	أنشئ في سنوات الثلاثينات وأعيد إصلاحه في الثمانينات.	41 هكتارا	- تخفيف الضغط على ميناء الناظور خاصة من الناحية التجارية والصيد البحري. - انفتاح المنطقة.	- تصدير واستيراد المنتجات الفلاحية والسمكية. - النقل البحري الدولي منذ 2003.
بني نصار	1978	152 هكتارا	- منافسة القطب المينائي لمليلة. - تشكيل منفذ للمنطقة الشرقية في اتجاه أوربا الغربية. - تخفيف الضغط على ميناء طنجة.	- تصدير المنتجات الفلاحية والمعدنية. - التنمية الاقتصادية للجهة. - الصيد البحري الساحلي. - التجارة الخارجية. - النقل البحري الدولي منذ 1987. - خلق التوازن الجهوي.
رأس كبدانة	1982	16 هكتارا	- خلق ميناء محلي للصيد خلال الثمانينات وإضافة إلى تخصيص جزء منه للترفيه.	- الصيد البحري الساحلي والتقليدي. - الترفيه والسياحة.

المصدر: تحري شخصي، <http://www.anp.org.ma>

لقد مثل إنشاء مينائي بني نصار والحسيمة خلال السبعينات حدثا خاصا بالنسبة للمغرب الشمالي الشرقي (الريف) لأنه مكنه من تقويم مجاله المتوسطي الذي لم تكن موارده وثرواته مستغلة بشكل استثماري واقتصادي، وقد ازداد هذا المجال انفتاحا على الثروات بعد إنشاء ميناء رأس كبدانة خلال بداية الثمانينات. "وفي هذا الإطار يدخل ميناء بني نصار من أجل تسهيل الاتصال والمبادلات، وقد أهله موقعه لربط علاقته التجارية مع الكثير من الدول الواقعة بشرق البحر المتوسط وبالخصوص دول جنوب أوربا والدول العربية رغم محدودية المبادلات معها" (قيطوني، 1995، ص 119). يختص هذا الميناء على خلاف الموانئ الأخرى في نقل منتجات الصناعة الحديدية إلى جانب استغلاله في الصيد البحري، وقد تميز النشاط المينائي بهيمة الصادرات المعدنية تليها بعد ذلك الصادرات الفلاحية ثم الصادرات الأخرى.

الشكل رقم 4 : الصورة 1 و 2 و 3 على التوالي لموانئ رأس كبدانة وبني نصار والحسيمة



المصدر: المكتب الوطني للصيد البحري، الناظور.

لقد أعطت هذه الموانئ للمدن المتواجدة بها مكانة هامة سواء على المستوى التجاري أو التشغيل في قطاع الصيد البحري والأنشطة المتنوعة الأخرى، وساهمت في حركيتها وديناميتها وفي توسيع مجالها الحضري، بعد تركيز العديد من الوحدات الصناعية، خاصة الصناعات الغذائية وتصبير وتمليح الأسماك ومعامل لصناعة الثلج والصناعات المعدنية بالإضافة إلى أنشطة خدمية أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن مينائي بني نصار والحسيمة يختصان في الوظيفة التجارية والصيد البحري ونقل المسافرين، في حين يختص ميناء رأس كبدانة في وظيفة الصيد البحري والترفيه.

## II. الصيد البحري بموانئ الساحل المتوسطي الشرقي: قطاع حيوي لكنه يعاني من عدة مشاكل وإرغامات

يتوفر المغرب على أسطول متنوع للصيد البحري يتكون من ثلاثة أنواع كبيرة وهي: أسطول الصيد في أعالي البحار، أسطول الصيد الساحلي، قوارب الصيد التقليدي. أنشئ أسطول الصيد في أعالي البحار منذ سنة 1973 بفضل دعم الدولة، وهو مكون من مراكب ذات أجهزة مصنوعة من الفولاذ يفوق طولها 24 مترا، يبلغ عددها عند نهاية سنة 2011 حوالي 452 وحدة موزعة فقط على الساحل الأطلسي، وتجدر الإشارة إلى أن منتوج هذا الأسطول يوجه إلى الأسواق الخارجية. الأسطول الثاني هو أسطول الصيد الساحلي ويتكون من مراكب يبلغ طولها ما بين 16 و 22 مترا، تشيد محليا من الخشب، ويلعب هذا الأسطول دورا اقتصاديا واجتماعيا على المستوى الوطني والجهوي، يبلغ عدد سفنه 2562 موزعة على الواجهتين المتوسطية والأطلسية ويمثل الممون الرئيسي للسوق المحلي من الأسماك والمصبرات. الأسطول الأخير هو قوارب الصيد التقليدي الصغيرة المصنوعة من الخشب بالورشات المحلية ذات طول ما بين 5 و 6 أمتار، ويمارس الصيد التقليدي في أكثر من 150 موقعا تقريبا منها 73 موقعا بالواجهة المتوسطية (البوابة الالكترونية لوزارة الصيد الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، قطاع الصيد البحري، اطلع عليه بتاريخ 2020-10-22).

يعتبر قطاع الصيد البحري من القطاعات المنتجة التي يمكن الاعتماد عليها في التنمية المحلية الاقتصادية والاجتماعية، لما يوفره من غذاء ومن فرص للعمل، ويتم تسويق المنتوج السمكي لهذه الموانئ على المستوى المحلي والجهوي بل ويتعداه للمستوى الوطني، ولقد شكل الصيد البحري منذ القديم إحدى الأنشطة التكميلية لسكان المناطق الساحلية للريف الذين كانوا يعتمدون عليه لإمدادهم بمادة غذائية أساسية كما أن هذا المنتوج كان يمثل عنصر توازن على المستوى السوسيو-اقتصادي وذلك بتشغيله لعدد من السكان ولتوفير جزء من دخلهم، ومع مرور الزمن استطاع هذا القطاع أن يجلب إليه عددا متزايدا من السكان الذين اتخذوا منه حرفة رئيسية لهم بكل من كبدانة وبني نصار والحسيمة، وكان هؤلاء الصيادون يصرفون حصتهم من الانتاج عن طريق المقايضة حيث كانوا يبدلونه بالمنتجات الزراعية، ولم تكن كل الأسماك تستهلك طرية بل كان يتم تمليح وتجفيف قسم منها وخزنه لاستهلاكه بالتدريج. ظل قطاع الصيد البحري تقليديا، رغم أن ساحل الريف الشرقي يوفر إمكانيات استغلال متنوعة، لعدم وجود عوامل من شأنها تشجيع الصيادين على تغيير أسلوب تعاملهم مع هذا المورد الحيوي، لكن بعد السبعينات وبعد أن توفرت المنطقة على بنية مينائية ملائمة سيعرف هذا القطاع تحولات مهمة، وهكذا سيعرف الصيد البحري نشاطا ورواجا كبيرين بموانئ رأس كبدانة وبني نصار والحسيمة، وبعد 1996 سيعرف قطاع الصيد البحري نوعا من التراجع بسبب الخلافات بين المغرب والسوق الأوروبية المشتركة حول تجارة المنتجات البحرية، " وقد انعكس هذا الوضع كذلك على الصيد بالموانئ المتوسطية الشرقية، حيث تناقص الانتاج بـ 41 % بين 1996 و 2001 " (الزروالي، 2001، ص 575)، وسيستمر هذا التراجع بشكل لافت إلى الوقت الراهن.

### 1- أسطول الصيد البحري بالموانئ المتوسطية الشرقية

يتكون أسطول الصيد البحري بالموانئ المدروسة من الصيد الساحلي و الصيد التقليدي.

#### 1-1 أسطول الصيد الساحلي

يطلق عليه كذلك الصيد العصري، ظهر هذا النوع من الصيد مع تأسيس هذه الموانئ، بعد أن عرفت المنطقة تهميشا مطلقا للقطاع ككل لعدة سنوات، ليس على المستوى المحلي فقط بل على المستوى الوطني أيضا بدليل "إسناده لمديريات متعددة وتابعة لمختلف الوزارات، ولم يكن هناك بعد التفكير في إحداث وزارة خاصة لهذا القطاع الحيوي إلا بعد أن استفحل أمر الصيد ببلادنا ككل، ولتوضيح هذا يمكن الإشارة إلى الصراع الذي عاناه هذا القطاع ابتداء من سنة 1967، خلال هذه السنة انتبعت الحكومة إلى عدم مردودية الصيد البحري، رغم ما يتوفر عليه المغرب من سواحل شاسعة، وغناها بالثروات السمكية، لذلك أسندت أمره إلى المكتب الوطني للصيد البحري الذي تم إحداثه سنة 1969، وكانت الأهداف المرسومة لهذا المكتب هو تجديد وتطوير الأسطول البحري وإغناء السوق الداخلية وإدماج اليد العاملة وإنعاش الشغل، إلا أنه وضع أمام خيارين هامين: إما تطوير وتجديد أسطول الصيد الساحلي والتقليدي أو إحداث أسطول جديد خاص بأعالي البحار، فوقع الاختيار على الثاني على حساب الأول، وهكذا قام المكتب الوطني بإحداث أسطول الصيد في أعالي البحار قبل أن يوفر له الشروط الضرورية المتمثلة في الموانئ والتجهيزات الأساسية ويد عاملة مدربة" (الورياشي، 1987)، لذلك كانت الحصيدلة " الإفلاس الواضح للصيد الساحلي والتجاء أسطول أعالي البحار إلى الموانئ الأجنبية خاصة الإسبانية التي أصبحت هي المتحكم الحقيقي في نشاط هذا الأسطول مما يؤدي إلى تضيق الفرصة على الاقتصاد الوطني للاستفادة من المضاعفات الاقتصادية الإيجابية لنشاط أسطول أعالي البحار، بذلك يمكن القول أن إعادة النظر في وضعية القطاع تمر بالضرورة عبر تطوير وتحسين إمكانيات وشروط الاستقبال اللازمة لأسطول الصيد البحري بالموانئ المغربية" (عواد، 1988، ص 7)، وكان تأسيس ميناء رأس كبدانة كأحدى المجهودات التي تصب في هذا الاتجاه، خاصة وأنه ميناء يدخل في إطار التخفيف من عبء ميناء بني انصار، ويمكن أن ترسو فيه أكثر من 30 باخرة للصيد ذات حمولة تتجاوز 30 طنا.

وبالرغم من هذا يظل الصيد الساحلي بالمغرب هو السائد رغم كبر حجم السفن والوسائل الحديثة بالنسبة للصيد في أعالي البحار، يحتوي الصيد الساحلي بالموانئ المتوسطية الشرقية على سفن تم تركيبها وصنعها محليا في إطار أوراش صغيرة، ومعنى هذا أن الصيد الساحلي في حد ذاته صيد عصري بالمنطقة، ولعل الطابع التقليدي الذي يتميز به لا يفهم إلا بالمقارنة مع سفن الدول المتقدمة التي تزاول نشاطها في إطار ما يسمى بالصيد العصري.

الشكل رقم 5 : جدول توزيع أسطول الصيد الساحلي بموانئ الساحل المتوسطي الشرقي حسب النوع سنة 2015

أنواع سفن الصيد الساحلي	رأس كبدانة	بني نصار	الحسيمة
سفن السردين	21	17	37
سفن الجر	0	28	16
سفن صيد السردين وباليخيط	0	28	14
سفن الصيد بالخيوط (الصنورية)	6	101	28
سفن الصيد بالجر والخيوط	0	2	5
سفن صيد الطونة وأبوسيف	0	1	0

المصدر: فروع مندوبية الصيد البحري: رأس الماء، بني نصار، الحسيمة

يتضح من خلال الدول أهمية الصيد الساحلي بهذه الموانئ، وهو ما يتضح من خلال الأعداد الكبيرة لأسطوله، كما تتضح أكثر أهمية سفن صيد السردين مقارنة مع باقي أنواع الصيد الساحلي، فيما يخص المقارنة بين هذه الموانئ نجد أن مينائي بني نصار والحسيمة تتوفر على أعداد مهمة من مراكب الصيد الساحلي مقارنة بميناء رأس كبدانة.



## 2-1 أسطول الصيد التقليدي

يأتي الصيد التقليدي في الرتبة الثانية بعد الصيد الساحلي من حيث الأهمية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، تتجلى أهميته في العدد المهم من المشتغلين الذين يتعاطون لهذا النوع من الصيد، ويتخذونه مصدرا وحيدا للعيش. إذا كان الإنتاج السمكي بالصيد الساحلي العصري يهتم بالسمك الأزرق فإن الإنتاج السمكي بالصيد التقليدي يختلف عنه ويهتم بالسمك الأبيض والقشريات والرخويات وحلزون البحر الذي يسمى بالمحار.

الشكل رقم 6: جدول توزيع أسطول الصيد التقليدي بموانئ الساحل المتوسطي الشرقي سنة 2015

أسطول الصيد التقليدي	رأس كبدانة	بني نصار	الحسيمة
عدد القوارب	182	769	513
عدد البحارة	265	1158	746

المصدر: فروع مندوبية الصيد البحري: رأس الماء، بني نصار، الحسيمة

## 2- شهد قطاع الصيد البحري بموانئ الساحل المتوسطي الشرقي تراجعاً مهولاً في الإنتاج السمكي

يعتبر الانتاج السمكي بالمنطقة من القضايا المهمة التي تثير الباحث وهو يشخص ويحلل قطاع الصيد البحري، خاصة حينما يتعلق الأمر برصد تطورات الانتاج في الماضي والحاضر ومنه ينطلق في تحليل وتنبؤ مستقبل هذا القطاع في قادم السنوات.

على العموم يعرف الإنتاج السمكي بهذه الموانئ تذبذباً من سنة لأخرى تبعاً لاختلاف العوامل المناخية والظروف التقنية للأسطول، هذا الاختلاف في الانتاج من سنة لأخرى يؤثر بالمقابل على قيمة وأسعار الأصناف المصطادة وعلى عائدات البحارة، وهذا الانتاج السمكي يختلف من ميناء إلى آخر.

يمكن القول بأن الانتاج السمكي بكل من الحسيمة وبني انصار أهم من رأس كبدانة، فإلى غاية السنوات الأخيرة من الثمانينات كان مينائي بني انصار ورأس كبدانة عبارة عن مرافئ تقليدية ضمت عدداً قليلاً من المراكب والبحارة، لذلك ظل نشاط الصيد البحري تقليدياً وضعيفاً. شرع في استغلال ميناء بني انصار في أكتوبر من سنة 1978 (أي قبل اكتمال كل وحداته في) نقل منتجات الصناعة الحديدية، وظل الصيد البحري به تقليدياً رغم أن ساحل الريف الشرقي يوفر إمكانيات استغلال متنوعة، لعدم وجود عوامل من شأنها تشجيع الصيادين على تغيير أسلوب تعاملهم مع هذا المورد البحري (الزروالي، 2002، ص 39)، ويدخل في هذا الإطار المرفأ التقليدي (الصخري الطبيعي) رأس كبدانة كذلك، ونتيجة لهذا الوضع فالإنتاج السمكي ظل ضعيفاً بكل من رأس كبدانة وبني انصار حيث قدر الانتاج بحوالي 1065 طناً سنة 1963 وحوالي 1620 طناً سنة 1970.

لكن بعد أن توفرت المنطقة على بنية ملائمة سيعرف هذا القطاع تحولات مهمة، وبالفعل ففي سنة 1982 تم فتح رصيد خاص بالصيد البحري بميناء بني انصار وفي نفس السنة أنشئ ميناء رأس كبدانة، الشيء الذي كان له وقع كبير على الانتاج والصيادين، ففي نفس السنة وصل الانتاج برأس كبدانة إلى 2978 طناً وبني انصار إلى 6544 طناً، ليرتفع إلى 4069 طناً برأس كبدانة و 9910 طناً ببني انصار خلال سنة 1990. بعد هذه الفترة وإلى غاية 2006 تقريباً شهد الانتاج تذبذباً ليتراوح ما بين 8000 و 1400 طن ببني انصار وما بين 2000 و 4000 طن برأس كبدانة، لكن بعد ذلك سيهبط الانتاج بشكل كبير لينزل عن 6000 طن ببني انصار و عن 2000 طن برأس كبدانة وهو انخفاض لم تشهده هذه الموانئ أبداً منذ تشييدها.

أما بميناء الحسيمة فطيلة هذه الفترة كان الانتاج السمكي أكثر بكثير نظراً لوجود بنية تحية ملائمة نسبياً مقارنة مع بني انصار ورأس كبدانة، فانتقل الانتاج من 4297 طناً سنة 1963 إلى حوالي 11000 طناً

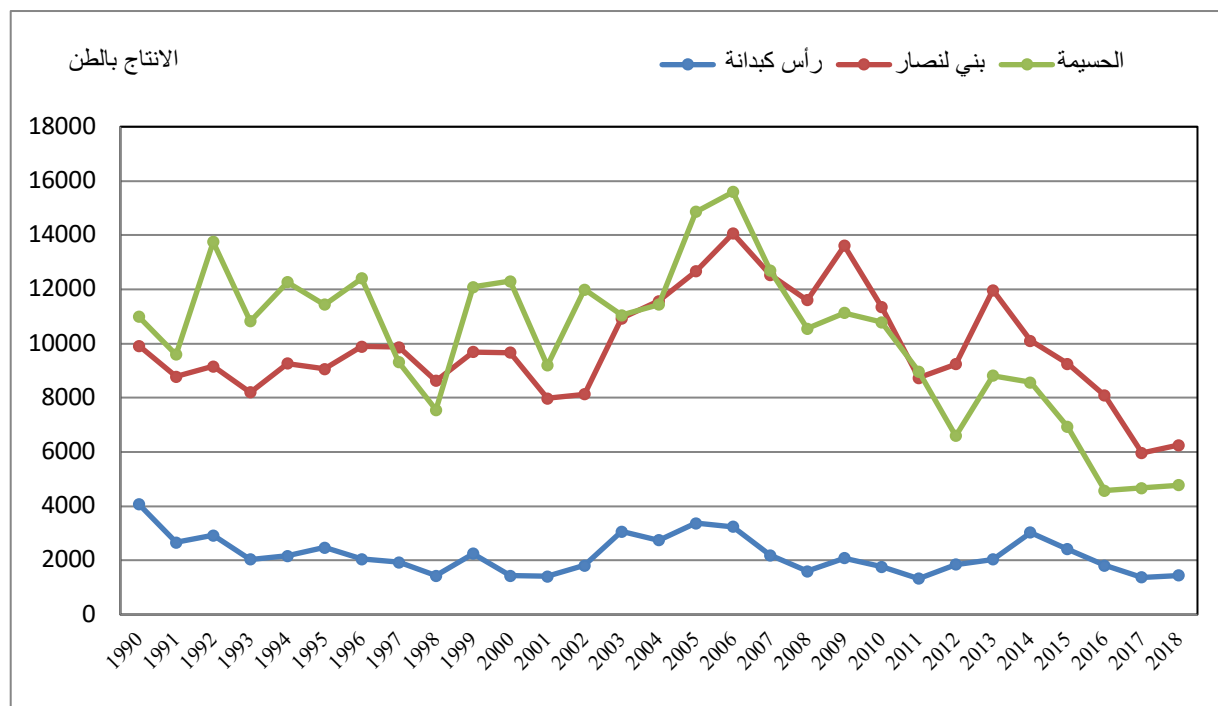
خلال سنة 1990، وظل متذبذبا طيلة التسعينات وبداية الألفية، غير أنه هو الآخر شهد تراجعا كبيرا في الانتاج منذ 2006، حيث وصل إلى مستويات هبوط قياسية.

الشكل رقم 7: تطور الانتاج السمكي بموانئ رأس كبدانة وبني انصار والحسيمة ما بين 1963 و 1990

السنوات	1963	1966	1970	1982	1990
رأس كبدانة	1065	970	1620	2978	4069
بني انصار	4297	7436	6947	6544	9919
الحسيمة	4297	7436	6947	--	10987

المصدر: J. COLLIGNON، الزروالي 2002، ANP

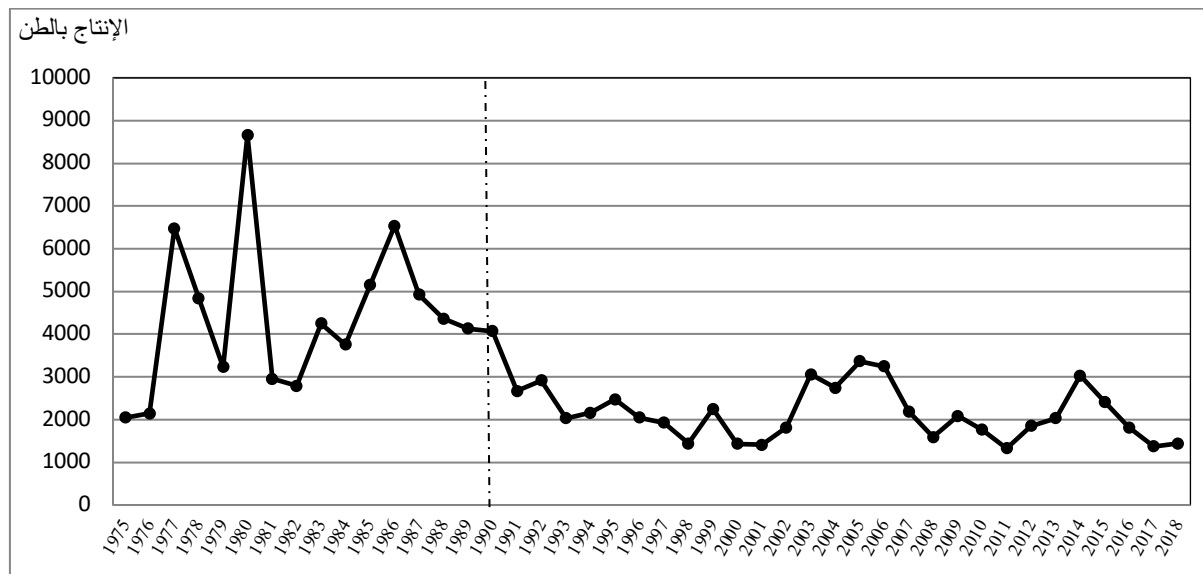
الشكل رقم 8 : مبيان تطور الإنتاج السمكي بموانئ رأس كبدانة وبني انصار والحسيمة ما بين 1990 و 2018.



المصدر: ww.anp.org.ma

ولكي يكون التحليل أكثر دقة سنتوقف عند دراسة أحد هذه الموانئ وهو ميناء رأس كبدانة، وسنحاول تتبع مراحل الانتاج بهذا الميناء بدء من السبعينات إلى الفترة الحالية.

الشكل رقم 9 : مبيان تطور الانتاج السمكي بميناء رأس كبدانة ما بين 1975 و 2018



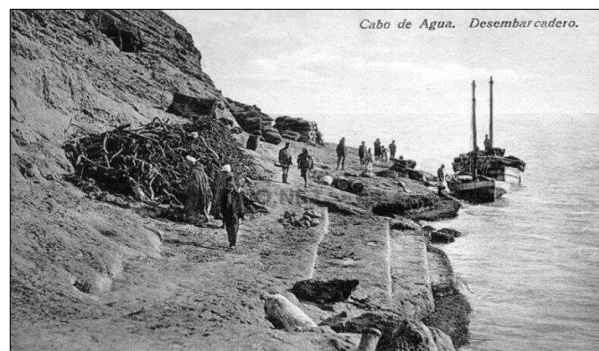
المصدر: فرع مديرية الصيد البحري برأس كبدانة، الموقع الإلكتروني لوزارة الفلاحة والصيد البحري- قطاع الصيد البحري

تختلف كمية الإنتاج السمكي بميناء رأس كبدانة من سنة لأخرى وتشهد تذبذبا واضحا، ويمكن أن نقسمها مبدئيا إلى مرحلتين مخلفتين ومتباينتين:

#### - المرحلة الأولى: 1975-1990

نود أن نشير في البداية إلى أن رأس كبدانة كانت تضم مرفأ تقليديا تنشط به العديد من سفن الصيد منذ الثلاثينات من القرن العشرين، وكان يوفر إنتاجا للأبس به وينقل جزء منه إلى الجزر الجعفرية<sup>1</sup> وميناء مليلية، غير إن الإحصائيات كانت تضع إنتاجه ضمن إنتاج ميناء بني انصار ( J. COLLIGNON, 1968, P64).

الشكل رقم 10: صورتان توضحان المرفأ التقليدي برأس كبدانة أو رأس الماء حسب التسمية الإسبانية، حيث تم نحت صخور الجرف لتكوين رصيف المرفأ



شوقي نورالدين، 2018.

<sup>1</sup> هي جزر توجد قبالة ساحل رأس كبدانة تم احتلالها من طرف الإسبان منذ 1848.

عرف الانتاج السمكي بقطاع الصيد الساحلي تطورا مهما خلال هذه الفترة، إذ شهد خلال السبعينات تطورا تصاعديا بلغ أقصاه سنة 1977 بـ 6475 طن، وهي كمية مهمة جدا، ويشكل السردين والأنشوبة Anchois أهم المنتوجات السمكية خلال هذه الفترة، اللذين ظهرا كمنتوجين لهما وزن كبير على المستوى الاقتصادي والاستهلاكي.

تعتبر سنة 1980 سنة تاريخية خلال الثمانينات، لدى سكان المنطقة في الانتاج السمكي وخاصة من نوع الأنشوبة، إذ وصل الإنتاج إلى 8660 طن وهي كمية لم يسبق للمنطقة أن شهدت، ولعل هذا الانتاج الهائل له ما يفسره، بحيث أن هذا النوع من السمك يختلف عن باقي الأسماك الزرقاء بقصر فترة حياته التي لا تتجاوز بالمتوسط سنتين (CORT J. et al, 1977, p9)، كما أنه في حالة وجوده يشكل أسرابا واسعة أفقيا وممتدة عموديا، وهو من الأسماك الفصلية التي تتحكم فيه مجموعة من العناصر المناخية، مما جعله يظهر بالخصوص خلال فصل الصيف، وقد استغلت جميع هذه الظروف ليتم إنتاجه بكميات أكبر، وقد واكب هذا ظهور مجموعة من السفن الكبيرة الحجم ذات القدرات المهمة على الحمل، إلا أن ما يجب الإشارة إليه في هذا الإطار هو أن الإنتاج الضخم لهذه الثروة السمكية رافقتها أثمان جد هزيلة، إذ انخفض سعر الصندوق الواحد 15 درهما سنة 1977، وقد أدى الإنتاج الكبير إلى كساد كبير للمنتوج الذي لم تستطع معه الأسواق استهلاك واستيعاب كل هذا المنتوج، ثم بعد ذلك تضاعف السعر إلى 30 درهما سنة 1980، نتيجة ظهور أول معمل لتصبير وتعليب السمك، الذي استغل الظرف ليحدد أقصى سعر له في 30 درهما نتيجة انعدام المنافسة.

من خلال تحليلنا للمنتوج السمكي بالمنطقة خلال السبعينات والثمانينات، نلاحظ التذبذب الواضح في الإنتاج من سنة إلى أخرى، فإذا كانت أواسط السبعينات قد عرفت تطورا ملحوظا في الإنتاج، فإن أواخرها عرفت تراجعا كبيرا لتشكل مرحلة انتقالية من السبعينات إلى الثمانينات، حيث ارتفع الإنتاج بشكل صاروخي لينخفض مرة أخرى بشكل كبير في سنة 1981 وهي السنة التي شهدت أشغال تشييد الميناء برأس كبدانة، وليستمر الإنتاج في التذبذب إلى حدود سنة 1986 الذي عاد فيه الإنتاج إلى فتراته المهمة، لكن خلال السنوات الأخيرة 1987 و 1988 عرف الإنتاج انخفاضا مستمرا يطغى عليه بالدرجة الأولى إنتاج سمك السردين والعلاش.

الشكل رقم 11 : جدول تطور الإنتاج السمكي ما بين 1982 و 1988 حسب النوع بالطن

الأنواع	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
السردين	270	508	510	612	910	2597	3168
الأنشوبة	1542	1569	1460	1600	1430	156	173
العلاش	178	360	460	520	395	301	655

المصدر: المكتب الوطني للصيد البحري، راس كبدانة.

من خلال الجدول نلاحظ بأن الأنشوبة عرفت تراجعا في الإنتاج خلال الثمانينات ومع الانخفاض المستمر لهذا الأخير بل واختفائه لعدة شهور، في المقابل بدأت الأنواع الأخرى في الانتعاش والتزايد في الإنتاج ويتعلق الأمر بكل من العلاش والسردين، وخاصة هذا الأخير الذي ازداد إنتاجه بشكل كبير مقارنة مع السنوات الماضية.

من خلال هذا التحليل المبسط لأنواع الأسماك الرئيسية التي يتم إنتاجها بواسطة الصيد الساحلي، يلاحظ أنها من نوع السمك الأزرق بالمقارنة مع السمك الأبيض، لكن مع ذلك فأهميته جد كبيرة على الصعيد المحلي والجهوي، تتجلى أساسا في التأثير المباشر الذي يعكسه التدهور في الإنتاج من جهة والكساد فيه من جهة أخرى، خاصة على العمال المزاولين لحرفة بحار، باعتبار أن هذا الأخير محروم



من أبسط حقوقه، إذ أنه مرتبط أيما ارتباط بنوع الإنتاج وكميته بل وبحظه الإنتاجي<sup>2</sup>، بمعنى إذا كان الإنتاج مهما ولقي رواجاً كبيراً فبالضرورة يكون دخله ولو اليومي مهما أيضاً، أما إذا كان الإنتاج هزيراً أو تعرض لقانون العرض والطلب يكون دخله ولو لشهور هزيراً.

### - المرحلة الثانية: 1991-2018

من خلال ملاحظة الانتاج السمكي خلال فترة التسعينات وبداية الألفية الجديدة ومقارنتها بالإنتاج خلال فترة السبعينات والثمانينات، يتضح بشكل جلي التراجع الكبير والمستمر، فبعدما كان الانتاج السمكي يتراوح خلال الفترة السابقة ما بين 4000 و 5000 طن كمعدل إنتاج سنوي، أصبح الآن يقدر فقط بـ 2000 طن كمعدل سنوي<sup>3</sup>. وبالتالي فهو يشكل استمراراً للتراجع الذي كانت قد شهدته أواخر الفترة السابقة.

شكلت بداية التسعينات مرحلة انتقالية في الإنتاج بين الفترة السابقة التي كان فيها الإنتاج نشيطة والفترة الحديثة التي تميزت بالتراجع في الإنتاج، فبعدما كان الإنتاج يقدر بـ 4069 طن سنة 1990 شهدت السنوات التي تلتها من التسعينات تراجعاً مستمراً إلى أن استقر الإنتاج في 1437 طن سنة 1998، يرجع هذا التراجع إلى الاستنزاف الكبير للثروات السمكية نظراً لارتفاع الطلب عليه خلال هذه المرحلة من طرف معمل تصبير السمك الذي أنشأ خلال بداية التسعينات برأس كبدانة<sup>4</sup>، أما خلال العشر سنوات الأخيرة فتميز الإنتاج بالتذبذب بين الزيادة والتقلص في الإنتاج.

هناك العديد من الأنواع السمكية التي يتم اصطيادها بميناء رأس كبدانة، غير أن كمية صيدها تختلف من فصل لآخر ومن سنة لأخرى، وذلك تبعاً للظروف الجوية والتقنية وحسب خرجات الصيد الموفقة وغير الموفقة وكذلك فترات تواجد مختلف الأنواع السمكية بالمنطقة (الجدول رقم 12).

الشكل رقم 12: جدول يوضح وضعية نشاط سفن السردين بميناء رأس كبدانة خلال سنة 2004.

الشهور	عدد السفن	عدد الخرجات	خرجت موفقة	عدد الأيام غير النشيطة	عدد الأيام غير النشيطة + عدد الخرجات
يناير	18	136	136	422	558
فبراير	18	86	86	437	523
مارس	18	145	145	413	558
أبريل	18	124	124	416	540
ماي	18	169	169	389	558
يونيو	17	232	232	278	510
يوليو	17	214	214	313	527
غشت	17	124	124	403	527
سبتمبر	16	176	176	304	408
أكتوبر	16	295	228	201	496

<sup>2</sup> لا بد من الإشارة هنا حسب تصريحات المستجوبين من البحارة أن خلال هذه الفترة كان بعض مسؤولي المكتب الوطني للصيد بميناء رأس كبدانة لا يقومون بالتصريح بالكمية الحقيقية للسمك المصطاد فمثلاً إذا اصطاد مركباً ما 200 صندوقاً من السمك فإنه يصرح بـ 80 صندوقاً فقط، وذلك لأجل التهرب الضريبي، مما يفوت فرصة هامة على البحارة الصيادين للاستفادة من التعويضات العائلية والتغطية الصحية لأفراد البحارة الصيادين، ويبدو أن هذا السلوك لازال قائماً لحد الآن وهو ما تثبته شكاية تقدم بها بحارة الصيد الساحلي بميناء رأس كبدانة لعامل صاحب الجلالة على إقليم الناظور بتاريخ 11 شتنبر 2013.

<sup>3</sup> أكبر كمية تم اصطيادها خلال الفترة الممتدة ما بين 1991 و 2018 وصلت إلى 3368 طن سنة 2005 وأقل كمية وصلت إلى 1325 طن، في حين وصل المتوسط السنوي ما بين 1991 و 2018 ما قدره 2138 طن وهو متوسط ضعيف مقارنة مع المتوسط السنوي للفترة السابقة المقدر ما بين 4000 و 5000 طن.

<sup>4</sup> تم إغلاق المعمل المتواجد بجماعة رأس الماء في نهاية التسعينات بعد تراجع الإنتاج وعدم قدرته على المنافسة.

480	237	165	243	16	نونبر
496	360	136	136	16	دجنبر
<b>6253</b>	<b>4173</b>	<b>1935</b>	<b>2080</b>	--	المجموع

المصدر: فرع مديرية الصيد البحري - رأس كبدانة، إقليم الناظور

يأتي السردين في مقدمة الأسماك التي يتم اصطياده على مدار السنة، ذلك أن معظم سفن الأسطول الساحلي موجهة لاصطياده بالدرجة الأولى، وقد بلغت كمية إنتاجه سنة 2009 حوالي 1549 طن وبلغت قيمة مبيعاته أكثر من 7767510 درهم.

على العموم فمن خلال مقارنة الإنتاج السمكي بين الفترة السابقة والفترة الحديثة نسجل التراجع الكبير والمستمر، وهذا الأمر يدفعنا إلى التساؤل عن الأسباب والعوامل التي أدت إلى التراجع، وللإجابة عن هذا التساؤل قمنا بإنجاز استمارات ميدانية مكثفة مع رؤساء السفن ومع البحارة العاملين الذين عاشوا الفترتين، فتبين في الأخير أن هذا التراجع يرجع إلى مجموعة من الأسباب المترابطة فيما بينها (الجدول رقم 11)، فالاستغلال المكثف للثروة السمكية خلال الفترة السابقة أدى إلى كساد كبير وفي غالب الأحيان يكون العرض أكثر من الطلب، بل وغالبا ما يتم إرجاعه إلى الميناء لإلقائه في البحر بسبب تشبع الأسواق وغياب محلات التبريد لتخزين الإنتاج، وحتى إن وجدت فإن جودته ستتناقص، فهذا الاستغلال المكثف وخاصة لأنواع معينة من الأسماك كالأنشوبة خاصة خلال فترات تولده، أدى إلى تراجع إنتاجه بل واختفائه لشهور. ويوضح الجدول أسفله نتائج الاستمارة الميدانية الموجهة للمشتغلين بقطاع الصيد البحري بميناء رأس كبدانة.

الشكل رقم 13 : جدول توزيع نتائج الاستمارة الميدانية حول عوامل تراجع الإنتاج السمكي بميناء رأس كبدانة

العوامل والأسباب التي أدت إلى تراجع الإنتاج السمكي	%
عدم احترام الراحة البيولوجية وفترة التوالد	53
الصيد الجائر والمتمثل استعمال سفن الجر والشباك المحرمة دوليا	26
الهجمات المتكررة للدلافين (النيكرو) على الشباك أثناء الصيد	10
هجرة الأسماك نتيجة التغيرات المناخية وغياب الظروف المناسبة لتوالد الأسماك	7
انتشار التلوث بمختلف أنواعه	4

المصدر: الاستمارة الميدانية 2016

إن الحالة التي لا يجب إغفالها والتي تعتبر أساسية وخطيرة في نفس الوقت وأكثر تفسيراً لهذا التراجع هي أن الإنتاج بصفة عامة في تدهور مستمر نتيجة لعد اعتبارات: الاعتبار الأول، يتعلق بالاستنزاف المهول للثروة السمكية بالمنطقة سواء من طرف أرباب ورؤساء السفن أو بتدخل عناصر أخرى أجنبية لاستنزافها، ففي ما يخص الجانب الأول، يلاحظ أن هؤلاء يعملون ما في وسعهم لتحقيق أكبر كمية ممكنة، دون النظر في عواقب هذا المنتج الضخم لما قد يتعرض له من منافسة في الأسواق- خاصة السردين- والتي تؤدي أخيرا إلى كثرة العرض وقلة الطلب وبالتالي إلقاء الأسماك في البحر بعد إرجاعها إلى الميناء كما حدث وثبت في السنوات الماضية، وبالرغم من هذا فإن أرباب ورؤساء المراكب يقومون باصطياد أسماك جد صغيرة لم تصل بعد إلى مستوى صيدها (الشكل رقم 12)، حيث يعتمدون لاصطياد كمية كبيرة من هذا النوع الذي يعتبر ممنوعا قانونيا نظرا لحجمه الذي لا يتعدا طوله 5 سنتمترات، مما يعتبر خرقا للمواثيق الدولية، مما يؤدي إلى قتل الثروة السمكية بالأساس، وبالتالي قضاء الإنسان نفسه على مصدر عيشه مستقبلا.

الشكل رقم 12: صورتان توثقان لحجم السمك الأزرق المصطاد بميناء بني انصار والذي لم يبلغ بعد الحجم المسموح به.



المصدر: [www.nador24.com](http://www.nador24.com)

كل هذه السلوكات مازال العمل جاريا بها، دون أن يكون هناك تدخل من طرف الدولة لحماية هذه الثروة المهدورة، بالرغم من تواجد المسؤولين المعنيين بالأمر كالمكتب الوطني للصيد البحري الذي من بين أهدافه حماية الثروة السمكية ومكتب فرعي لوزارة الصيد البحري.

أما فيما يخص التدخل الأجنبي لاستنزاف ثرواتنا البحرية وخاصة السمك الأزرق الذي يعتبر الأنشوبة في قمة هذا الاستنزاف خاصة وأن بلادنا تتوفر على 3500 كلم من السواحل، كل الأطماع تلهث وراء ثرواتها السمكية الهائلة، وكانت المياه الإقليمية عرضة لهذا النهب المتواصل خاصة في فترات إنتاج الأنشوبة، وقد جاء هذا الاستغلال بعد توقيع عدة اتفاقيات بين المغرب وإسبانيا، ففي سنة 1979 تم توقيع اتفاقية بين الطرفين حول استغلال السواحل المغربية في 29 يونيو و 29 دجنبر من نفس السنة (البقالي، 1988)، وقد أباححت هذه الاتفاقية الصيد للسفن الإسبانية التي تصل حمولتها الخاصة 143467 طنا، والغريب في الأمر أن هذه الفترة تتميز بأنها فترة تواجد سمك الأنشوبة بكثرة بالسواحل المغربية المتوسطية عامة والساحل المتوسطي الشرقي خاصة من جهة (HANNACHI O. , 2008, p127)، ثم أن هذه الفترة وبالضبط خلال شهري نونبر دجنبر تشكل فترة الراحة البيولوجية بالنسبة للشواطئ الإسبانية خاصة والشواطئ الأوربية عامة من جهة أخرى. "وقد تلت هذه الاتفاقية اتفاقيات أخرى في السنوات الأخيرة وكلها تحاول أن تحدد عدد الأطنان المسموح بها للسفن الإسبانية، إلا أن هذه الأخيرة لم تحترم بنود هذه الاتفاقيات بل تتصرف كيفما شاءت في مياها الإقليمية، وكان الساحل المتوسطي الشرقي أحد أهم المناطق التي تتعرض لهذا الاستغلال اللامعقول والنهب المقصود لثرواتنا السمكية، التي قد تكون ثروة احتياطية يعتمد عليها مستقبلا، مما يثير كثيرا من القلق لدى الأوساط الشعبية، خاصة وأنها الضحية الأولى لهذه التصرفات التي تصدر عن رؤساء السفن الإسبانية المستنزفين لثرواتنا الوطنية بل وتحطيم عدة شبابيك لأصحاب الصيد التقليدي الملقاة في البحر" (TIMOULE A. , 2000, p31). ويبدو أن هذا التخوف من انعكاسات تلك الاتفاقيات<sup>5</sup> المستنزفة للثروة السمكية أصبح واقعا ونحصد ويلاته في الوقت الراهن.

ولعل هذا النهب المقصود والهادف إلى استغلال المخزون السمكي وخاصة في فترات الإنتاج المهم للأنشوبة والسردين ما هو إلا قضاء على الثروة السمكية التي تعيش بها آلاف الأسر لمدة زمنية طويلة. كل هذا أدى في الأخير إلى تدهور واضح وتراجع كبير إلى درجة الإنذار بخطورة الوضع وبالتالي إلى

<sup>5</sup> لم تعد هناك اتفاقيات الترخيص لسفن الصيد الأوربية بالصيد بالسواحل المتوسطية، والاتفاقيات الحالية تشمل فقط السواحل الأطلنتية.

ظهور ما يسمى بالصيد الجائر الذي اعتبر نتيجة حتمية لهذه التصرفات كلها، والتي من خلالها يتم البحث عن مختلف أنواع الأسماك مهما كانت أحجامها، فمثلا إذا أخذنا سمك السردين؛ ونجد أن إنتاجه في تراجع مستمر، وهذا لم يأتي اعتباطيا بل راجع بالأساس إلى صيده في فترته غير الناضجة، وفي إطار هذا النهب لا بأس من أن نورد إحدى تصريحات المجلة الفرنسية « La Pêche Maritime » الصادرة في 20 غشت 1998 " إن المياه المغربية في الوقت الحاضر ما هي إلا مسرحا لمجموعة من المباريات غير المراقبة لمختلف الدول الأجنبية التي أبعدت من أجزاء أخرى من المحيطات...، كما أن الوحدات البحرية الملكية بالمغرب قليلة لتحقيق رقابة فعالة ومستمرة "(TIMOULE A. , 2000, p39).

انطلاقا من هذه التصريحات يتبين لنا أن الأجانب في اهتمام متواصل بالثروات السمكية المغربية قصد استغلالها وهو ما أدى انكبات أعداد مهمة من الدول على المياه الإقليمية باعتبارها المياه غير المحرمة بعد أن تم إبعادها من مناطق ودول أخرى أكثر حرسا، بذلك وجدوا في المغرب متنفسا، تخول لهم الظروف استعمال أبشع طرق الاستغلال الهادف إلى التدمير القياسي بقوة الآلات وفعالية شبائيك الصيد والوسائل التقنية المتطورة المستعملة لاستكشاف الأسراب السمكية.

الاعتبار الثاني، يعتبر أكثر خطورة ليس على مستوى الإنتاجية فقط بل على مستوى النظام البيئي أيضا، خاصة الحياتي منه داخل الأعماق البحرية ألا وهو استعمال المتفجرات في عمليات الصيد والتي تعتبر مظهرا من مظاهر الصيد الجائر، ذلك أن الثروة السمكية تتعرض لاستنزاف مستمر ونهب متواصل بواسطة طرق ووسائل خطيرة متنافية مع القانون البحري المغربي والدولي أيضا والمتمثلة في استعمال المتفجرات من طرف أرباب المراكب ورؤسائهم وذلك قصد الحصول على أكبر كمية من الأسماك، حيث تفجير ثلاثة أو أربعة قنابل<sup>6</sup> تحت الماء كل ليلة ولكل مركب، لدفع السمك إلى الصعود لسطح الماء ليسهل بذلك وقوعه داخل شبائك الصيد.

يتم هذا بتجاهل تام للنتائج السلبية والوخيمة على مصادر الحياة في أعماق البحر، فالهدف هو الكمية المحصل عليها فقط دون مبالاة بهذه النتائج الخطيرة، ذلك أن هذه المتفجرات تقتل وتسمم كل الكائنات الحية من نبات وسمك وبيض وخاصة مادة البلاستيك<sup>7</sup> التي تعتبر أهم مصدر غذائي للأسماك، إذن القضاء على هذه الكائنات يعني القضاء على مصدر الحياة، هذا وبالإضافة إلى أن المكان الذي تنفجر فيه هذه القنابل تفقد الحياة تماما ولا تعود إليها إلا بعد مدة طويلة. بهذا كله تلحق أضرار كبيرة بإحدى الثروات المهمة التي تزخر بها المياه المتوسطية الشرقية، وبالتالي تؤدي العملية إلى تراجع كبير في الإنتاج .

تشكل الفترة الحالية المتميزة بإنتاج سمكي ضعيف كنتيجة للاستغلال المكثف في الفترات السابقة حيث تعرضت فيه الثروة السمكية للاستنزاف المستمر والصيد الجائر، وهناك عوامل أخرى مستجدة تفسر أيضا هذا التراجع، يتمثل العامل الأول في التغيرات المناخية، حيث يعد البحر المتوسط أحد النقاط الساخنة تجاه التنوع الحيوي ويؤدي ارتفاع درجات حرارة المياه إلى حدوث تغيرات في تشكيل الأنواع ووفرتها، فالأنواع التي تعيش في المياه الباردة تصبح أقل وفرة، ونظرا لارتفاع حرارة مياه البحر المتوسط فقد سجل تغيير واضح في نطاق التوزيع المكاني للعديد من الأنواع المحلية، كما زاد في العقود الأخيرة نطاق وشدة تفشي قنديل البحر نتيجة لارتفاع حرارة المياه ولا سيما تفشي قنديل البحر الأرجواني<sup>8</sup> المعروف باسم خياطة اللحف الأرجوانية الذي يقوم بافتراس يرقات الأسماك (تقرير سكرتارية الاتحاد من أجل المتوسط، 2019، ص15)، وقد صرح العديد من البحارة وأرباب المراكب المستجوبين أنهم أحسوا بهذا التغير في درجات الحرارة في علاقتها بالأنواع السمكية وهجرتها، فسمك

<sup>6</sup> هي قنابل يدوية الصنع ومحلية الانتاج.

<sup>7</sup> هي عبارة عن كائنات حية دقيقة جدا من أصل حيواني ونباتي تكون عالقة في مياه البحر.

<sup>8</sup> وقد ظهرت مؤخرا على شواطئ الساحل المتوسطي الشرقي، كما هو موثق في هذا الموقع الإخباري بتاريخ 12 أبريل 2020:

<https://www.hespress.com/regions/467379.html>



الأنشوبة مثلا أصبح قليل التواجد بالمياه التي يصطادون بها وبالمقابل أصبح يهاجر نحو السواحل الشمالية للمتوسط، بحثا عن ظروف ملائمة للتوالد والنمو (HANNACHI O., 2008, p128)، من جهة أخرى تساهم التساقطات المطرية دورا مهما في تواجد الأسماك، حيث تجد الأسماك في التساقطات المطرية فرصة للبحث عن قوتها في ما تحمله هذه الأمطار فتصعد إلى السطح، وهو ما يشكل فرص سائحة للصيادين لتجميع هذه الأسماك في الشباك، غير أن الواقع المتسم بتراجع التساقطات المطرية يفوت فرص الاصطياد لدى الصيادين.

العامل الثاني المستجد المفسر لتراجع الانتاج السمكي هو الهجومات المتكررة لأسماك الدلفين الأسود الكبيرة (النيكرو) على شبك السفن المحملة بالأسماك، بغرض الحصول على هذه الأسماك فيعمد إلى تقطيع الشباك، وتكرار هذه الهجومات خلال عمليات الصيد يقلل من الخرجات الموفقة للسفن، ويؤخرها للخروج للبحر للصيد في الأيام المقبلة حيث يقومون بخياطة الشباك وهي عملية مكلفة ماديا وزمنيا. فتأثير هذه الهجومات على الشباك قد يختلف من ميناء لآخر، وتظهر حدته بشكل أكبر في مياه الحسيمة، وهو ما عجل بهجرة العديد من سفن الصيد بالحسيمة إلى موانئ أخرى في منأى من هذا المشكل. الظاهر أن تراجع الانتاج السمكي في السنوات الأخيرة بميناء الحسيمة يرجع بشكل كبير لهجومات الدلفين الأسود.

### 3- تعاني موانئ الساحل المتوسطي الشرقي من عدة مشاكل وإرغامات رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة

لا يزال قطاع الصيد البحري بموانئ الساحل المتوسطي الشرقي خاصة والموانئ المغربية عامة، تعاني من عدة مشاكل وإرغامات، لعل أبرزها الطابع التقليدي المتمثل في استعمال العديد من المراكب الصغيرة خاصة في قطاع الصيد التقليدي، إلى جانب هذا الهزال التقني يعاني قطاع الصيد بهذا النطاق من ضعف خبرة اليد العاملة، وذلك لأن معظمها لم يتلقى أي تكوين مهني ولكنه اكتسب هذه الحرفة عن طريق الممارسة فقط، وهذا أمر غير كاف لما تتطلبه التقنيات الجديدة التي تفرض معرفة المبادئ الأولية للقيام بهذا النشاط وبالخصوص على متن السفن التي لا تكفي بالصيد بالمياه الساحلية.

إلى جانب ذلك تتعرض الثروة السمكية إلى الاستغلال المفرط والصيد الجائر من خلال عدم احترام فترة الراحة البيولوجية، وخير مثال على ذلك ما تتعرض له أسماك الطونة من الصيد الجائر في فترة توالدها بسواحل إقليم الدريوش مثلا خلال السنوات الأخيرة، أو اصطياد الأسماك الصغيرة وهو ما نلاحظه بكثرة في مينائي رأس كبدانة وبني نصار، هذا فضلا عن انتشار مختلف أنواع الملوثات الصلبة والسائلة، كما يلاحظ أيضا تقادم أسطول الصيد (قدم التجهيزات) حيث أن أغلب المراكب يتجاوز عمره 20 سنة، مما يجعلها تفتقر إلى التجهيزات الحديثة، وتظل معرضة للأعطاب، بل أكثر من ذلك تشكل تهديدا لسلامة البحارة العاملين بها، زد على ذلك الاشتغال في ظروف لا تتوفر فيها شروط السلامة والصحة وبوسائل تقليدية، مما يؤدي إلى ضعف الإنتاج وتعرض البحارة لمخاطر حوادث الشغل<sup>9</sup>.

إن وضعية الموانئ المتوسطية تواجه مشاكل تكتسي طابعا بنيويا وتتمثل أساسا في ضعف البنية التحتية وغياب التأطير والتنظيم على مستوى الإنتاج والتسويق. فتشخيص وضعية الثروات البحرية بالمغرب تبرز بأن الأنظمة البيئية البحرية معرضة لمشاكل عدة كالاستغلال جد مفرط للثروات السمكية بفعل الصيد الجائر وإلحاق الأضرار بالوسط البحري تحت تأثير عوامل متعددة كاستعمال آليات الصيد

<sup>9</sup> تسبب سقوط رافعة الشباك بأحد مراكب الصيد الساحلي بميناء رأس كبدانة في وفاة بحار في ماي 2020، ويتمثل المشكل الأكبر في أن هذا البحار لم يكن مصرحا به من طرف ربان المركب لدى مندوبية الصيد البحري.

وجمع الطحالب وطرح مختلف الملوثات الكيماوية في مياه البحر بشكل مباشر أو غير مباشر، إضافة غياب أو تغييب وسائل المراقبة والحماية ضد الاستغلال غير المشروع للموارد البحرية. وللإشارة فإن الدولة تبذل مجهودات مهمة من أجل مواجهة هذه الصعوبات من بينها تعويض أرباب المراكب عن الخسائر التي يخلفها الدلفين الأسود " النيكرو".

لقد بات من الضروري تطبيق القانون لمحاربة جميع أساليب الصيد غير المستدامة، كالصيد بالجر الذي يدمر الأعماق البحرية ويقضي على بيض الأسماك وأعداد هائلة من صغارها، والصيد بالشباك العائمة التي تستعمل لصيد سمك أبو سيف، وتتسبب في القضاء على جميع أنواع الكائنات البحرية الكبيرة (الحيتان والدلافين والسلاحف البحرية وأسماك القرش).

### خاتمة:

يتضح مما سبق أن السواحل المغربية عامة والسواحل المتوسطية خاصة، تزخر بثروات سمكية مهمة ومتنوعة، في المقابل تتوفر على منشآت مينائية لا بأس بها تمكن من استغلال هذه الثروات، غير أنه ومن خلال تشخيصنا للإنتاج السمكي بموانئ الساحل المتوسطي الشرقي منذ فترة السبعينات إلى الفترة الحالية، يتضح أنه يعرف تراجعاً كبيراً كما ونوعاً وهذا ما تضح من خلال تتبع كميات الإنتاج، ويرجع ذلك لعدة عوامل، بشرية بالدرجة الأولى ثم طبيعية ثانياً : فالعوامل البشرية تتمثل بدون شك في مجموعة من الممارسات والسلوكات غير الرشيدة تجاه هذه الموارد البحرية، أما العوامل الطبيعية فتتمثل في التغيرات المناخية التي يبدو أنها تؤثر بشكل كبير على النظم البيئية القارية والبحرية على حد سواء وهو ما يهدد الأمن الغذائي العالمي.

هذا الواقع يحتم على الدولة وعلى المهنيين إعادة النظر في طريقة الممارسة والتعامل مع الموارد السمكية بنوع من العقلانية واستغلالها بشكل مستدام، من أجل المحافظة والمراعاة عليها للرفع من قيمة الاقتصاد الوطني وضمان استمرار قطاع حيوي يشغل نسبة مهمة من الساكنة الساحلية، ومن أجل كذلك ضمان استفادة الأجيال المستقبلية من هذه الموارد البحرية. ولن يتأتى ذلك إلا بتفعيل القوانين الوطنية والدولية المنظمة لقطاع الصيد البحري، وتبني أساليب تديرية ذات طابع اقتصادي واجتماعي، تقني وعلمي، تربوي وتحسيني.

**البيبلوغرافيا:**

- البقالي عبد الله، 1988: جريدة العلم، العدد 13902.
- الورياشي محمد، 1987: "مناقشة ميزانية السنة المالية 1987"، جريدة الاتحاد الاشتراكي، العدد 1268.
- الزروالي علال، 2001: "التحولات الريفية والتمدد بالريف الشرقي" أطروحة الدكتوراه شعبة الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الأول بوجدة. 476 ص.
- الزروالي علال، 2002: "ميناء بني نصر: خيار استراتيجي هام للتنمية المحلية والجهوية" منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة "الساحل المتوسطي المغربي، التشخيص وخيارات التنمية والاعداد" مطبعة شمس. 279 ص.
- عواد عبد اللطيف، 1988: "الصيد البحري بالمغرب، واقع وآفاق" جريدة أنوال، العدد 459.
- شوقي نور الدين، 2018: "تاريخ الناظور: هكذا كان الإسبان يسرقون الموارد الغابوية والمعدنية" بوابة [www.ariffino.net](http://www.ariffino.net)
- الاحصاءات العامة للسكن والسكنى.
- تقارير المكتب الوطني للصيد البحري.
- تقارير مندوبية الصيد البحري بالناظور والحسيمة.
- تقرير سكرتارية الاتحاد من أجل المتوسط: "المخاطر المرتبطة بالمناخ والتغيرات البيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط" 2019، موجود في الرابط أسفله:  
[https://www.medecc.org/wp-content/uploads/2018/12/MedECC-Booklet\\_AR\\_WEB.pdf](https://www.medecc.org/wp-content/uploads/2018/12/MedECC-Booklet_AR_WEB.pdf)
- التقرير السنوي 2018 للمجلس الأعلى للحسابات تحت عنوان "مخطط الصيد البحري أليوتيس".
- GUITOUNI, A. 1995. Le Nord-Est Marocain : Réalités et potentialités d'une région excentrée. BMFI. Oujda. 474p.
- RATTAL, A. 1999 « La biodiversité : Un patrimoine à gérer durablement » Revue terre et vie n° 41. 14-27.
- RAPPORT D'ACTIVITE 2018, Ministère de l'Agriculture, de la Pêche Maritime, du Développement Rural et des Eaux et Forêts, Département de la Pêche Maritime.
- SOUMAA, A. 2008 « Le role des ports Méditerranéens Marocains dans le développement économique » Publication acte du colloque (Des littoraux et des hommes questions d'aménagement et de protection. Novembre 2006, FLSH, UMP-Oujda : 238-258
- TIMOLE Abdelkader 2000. Evolution et potentialités de la pêche au Maroc 1914-2000, 175p.
- HANNACHI, O. 2008 « Dynamique des populations de l'Anchois Européen : De la zone côtière Nador-Ras el ma : Méditerranée marocaine » Publication acte du colloque (Des littoraux et des hommes questions d'aménagement et de protection. Novembre 2006, FLSH, UMP-Oujda : 127-137
- COLLIGNON, J. « LES PECHES MARITIMES AU MAROC EN 1966 RESULTATS STATISITQUES » Bull. Inst. Pêches Maritime. MAROC. N° 12, 1964, pp 59-70
- CORT J. L., CENDRO O. et IRIBAR., 1977 – La anchoa, *Engraulis encrasicolus* (L) del Cantabrico : Resultados de las campanas de 1974, 1975 y 1976. Bul. Ins. Espan. Océanogr. 220 (1). 34p.
- [www.anp.org.ma](http://www.anp.org.ma) ; [www.nador24.com](http://www.nador24.com)